**الرئيس أوباما: الأمل في التغيير**

في خطاب تسلمه الرئاسة للمرة الثانية قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما برفع آمال المهتمين بالبيئة حول العالم مرة أخرى حين قال "نريد لأطفالنا أن يعيشوا في ولايات متحدة غير مثقلة بالديون وغير ضعيفة من عدم المساواة وغير مهددة من قبل الدمار الذي يسببه كوكب يزداد دفئاً." تجددت تلك الآمال حين أجاب على سؤال إعلامي عن المناخ بعد أيام من ذلك الخطاب وقال أنه ينوي بداية "نقاش على مستوى الدولة" لكي يرى "كيف بإمكاننا تشكيل الأجندة وحشد الدعم من الحزبين للمضي قدما بها...ولنصبح قادة على مستوى العالم في قضيةالتغير المناخي." يبدو أن الرئيس أوباما متفهم أن قضية المناخ قضية سيذكرها له التاريخ وأنها قضية لم تأخذ حيزا كافيا في فترة ولايته الأولى.

وبالتالي فإن السؤال: ماذا بعد؟ هل سيقوم أوباما في فترة ولايته الثانية بالفعل الجريء اللازم لتقليل آخطار تغير المناخ على أمريكا والعالم، وذلك بنقل إقتصاد الولايات المتحدة إلى إقتصاد مستقبلي خالي من إنبعاثات الكربون وجعل القضية أساسية في سياسة الدولة الخارجية؟ من تبعات إعصار ساندي والجفاف والحرائق وتقلبات الجو الشديدة التي عصفت بالولايات المتحدة في العام المنصرم بات مهما على أوباما أن يعيد تحفيز سياسات المناخ على الصعيدين المحلي والدولي.

بداية يجب على الرئيس وفريقه التفاوضي في الدوحة أن يبدوا للعالم إلتزامهم التام لإبقاءالزيادة في حرارة الأرض بأقل من درجتين والتأكيد على ان هذا الأمر قابل للتحقيق وضروري جداً وأن يبدوا بأن الولايات المتحدة ستلعب دور قيادي لهذه المساعي المجتمعة.

يجب على الإدارة أن توضح كيف ستصل إلى تعهداتها الحالية بتقليل الإنبعاثات بنسبة ١٧%.  مع أن إنبعاثات الولايات المتحدة تقل تدريجيا بسبب سياسات الإدارة في الطاقة المتجددة وتقليل أسعار الغاز الطبيعي مما حد من إستعمال الفحم ولكن إن لم تكن هناك سياسات وتشريعات إضافية فمن غير المتوقع أن تصل الولايات المتحدة إلى هدفها بحلول عام ٢٠٢٠. يجب على الوفد أيضا توضيح سياسة حكومة أوباما لوضع الولايات المتحدة على مسار الوصول إلى أقرب درجة من إنعدام الإنبعاثات بحلول منتصف القرن الحالي كما يطالب الوسط العلمي.

نهاية، يجب على المفاوضين أن يسمعوا بأن الولايات المتحدة ملتزمة بتعهدات كوبنهاجن والقيام بدورها بتحريك ١٠٠ بليون دولار سنويا في تمويلات مناخية بحلول عام ٢٠٢٠ إضافة إلى الخيارات التمويلية المبتكرة التي ستقوم بها الدولة للوصول إلى هذا الهدف.

هذه الخطوات الأربعة ستساعد كثيرا في إعادة تجديد السياسة الدبلوماسية للولايات المتحدة وستري العالم بأن الولايات المتحدة لا تؤثر سلبيا على العالم وأن أوباما وحكومته سيرتقون بالولايات المتحدة إلى متطلبات العلم والعالم للحد من الكارثة المناخية.

نقطة أخيرة: المدرب لأي فريق يعلم أنه أثناء مواجهة نتيجة سلبية في أي مبارة فإن تغيير الخطة قد لا يكفي و قد يتطلب الأمر تبديل بعض اللاعبين.

**--------------------------------------**

**Fossil of the Day**

**أحفورة اليوم**  
  
فازت كل من الولايات الأمريكية المتحدة وكندا وروسيا واليابان ونيوزلندا بالمركز الأول في جوائز الأحفورة المخصصة لأسوأ المفاوضين في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي وذلك للتهرب من اتفاقيات ملزمة قانونياً وإستناداً إلى نظام القواعد متعددة الأطراف. إلى الولايات المتحدة: بصراحة، عليك التخلص من إستثنائيتك والموافقة على القواعد المحاسبية الموحدة.كندا: أنت استثنائية لدرحة عالية لا يمكن وصفها بطريقة دبلوماسية وحصرها بمحاضرة أحفورية. إنه ليس بالمقبول مطلقا الإنسحاب من بروتوكول كيوتو وهدفكم لتخفيض الإنبعاثات هو إهانة للدول الضعيفة.

أما بالنسبة لليابان وروسيا ونيوزلندا لا زالت لديكم الفرصة لمساندة الإتفاقية القانونية الوحيدة و الإلتزام بأهداف طموحة في فترة الإلتزام الثانية (روسيا، هذا لا يعني تحميل بدل الكربون من AAU ). متشوقون للسماع منكم بنهاية هذا الأسبوع, لأنه بصراحة, من يريد أن يكون جزءاً من هذه المجموعة القليلة الطموح؟  
  
أحفورة المركز الثاني فازت بها نيوزلندا. على خلاف جيرانها في الغرب, قررت نيوزلندا عدم وضع هدف في فترة الإلتزام الثانية, معللة ذلك بأسس زائفة ولكن في الواقع هذا عرض عملاق للامسؤولية. يجب على شركائهم في جزر المحيط الهادئ التفكير مرة أخرى قبل الوثوق بنيوزلندا مرة أخرى.  
  
جائزة أشعة اليوم تذهب للإتحاد الأوروبي وذلك لكونهم وصلوا لهدفهم المتعهد في ٢٠٢٠ تقريبا ١٠ سنوات قبل الوقت المحدد! بالفعل هم الأسرع إنجازا في بروتوكول كيوتو..ولكن لحظة؟! الإتحاد الأوروبي أخبرنا بأنهم لا يخططون لزيادة هدف التعهد في انبعاثات العام٢٠٢٠ عن ال ٢٠% التي تم تحقيقها. كم هذا شائن! هل الإتحاد الأوروبي يخطط لتخطي العشر سنين القادمة بدون أي إنخفاض إضافي في الانبعاثات؟ الإتحاد الأوروبي: يجب عليكم التحرك بسرعة لزيادة هدفكم وإلا فستتجمع الغيوم وتمطر أحافير على طاولة مفاوضاتكم.

**الحق في الاستئناف ليست لعبة من طرفين**

هنا في الدوحة, ستقرر الأطراف بخصوص إجراءات إستئنافية التي ستأخذ بعين الإعتبار القررات التي تم اتخاذها من قبل المجلس التنفيذي للCDM. انه لأمر حاسم أن يتمكن ممثلو المجتمع المدني من تقديم استئناف. ولكن لحظة, سمعت ايكو أن بعض الأطراف تود أن تمنح حق الإستئناف لجهة واحدة (المستثمرين) فقط؟ أعزائي المندوبون, إن هذه ليست لعبة من طرفين ولكنها بالأحرى جهتين من العملة نفسها. بالفعل , نود أن نذكركم أن أي اجراءات إستئنافية يجب أن تخدم مصلحة جميع الجهات المتأترة والمعنية. السماح بحق الإستئناف للمستثمرين فقط سيؤدي الى جعل الأولوية للفوائد الربحية للشركات على حساب المصلحة العامة وخصوصا بالنظر إلى التأثيرات الواسعة لمشاريع الCDM المعيبة على التغير المناخي العالمي والتنمية المستدامة. ايكو تحث المندوبين لإستغلال الفرصة لتبني طريقة عادلة ومتوازنة لتوفير مراجعة عامة أثناء إجراءات الموافقة على مشاريع الCDM, وأيضا تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة أثناء اتخاذ القرارت. الرجاء الأخذ بهذه الفرصة الحاسمة لتقديم جودة التحكم المطلوبة في إجراءات إتخاذ القرارات للCDM وتبني نداءات قوية للإستئناف.

**--------------------------------**

**التمويل المناخي: يجب أن يزيد، لا أن ينقص!**

إلى المفاوضين المنضمين إلينا حديثاَ، إعدوا أنفسكم لمأساة عندما تسألكم الدول الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي: "ماذا يحدث عند نفاذ التمويل السريع عند نهاية هذا العام"؟

وماذا يحدث بعدما ظهرت حقيقة أن معظم التمويل السريع (المال الذى تعهدت به الدول مابين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢) كان معظمه حقيقي؟ إيكو حسبت الأرقام و بنائاَ عليها توصلت إلى أن ٣٣٪ من التمويل كان مال جديد (أي أموال إضافيية تحسب زيادة فوق الأموال المطروحة قبل تعهدات كوبنهاجن) وأن حوالي ٢٤٪ فقط من الأموال المطروحة تمويل إيضافى.خمس مقدار التمويل تم صرفه على التكيف للتغيرات المناخية، وأقل من نصف التمويل كان متاح فى هيئة منح.يبدو أن الدول المتقدمة بحاجة إلى إعادة تعلم بعض الأساسيات حول تمويل المناخ. النص واضح وصريح عندما يقول "تمويل جديد، إضافي متوقع وكافي بالنسبة للإحتياجات المتزايدة...مع توزيع متوازن ما بين التكيف والتخفيف" فما الصعب فى هذا؟

وللذين يحتاجون توضيحا للإحتياجات المتصاعدة فنرجو إحصاء العدد الغير مسبوق من الكواراث ذات العلاقة بالتغير المناخي في العام ٢٠١٢. فإن ارتفاع منسوب البحر والتأثيرات المتزايدة والمميتة على النظم الزراعية ونظم المياه العذبة تعني أن فاتورة التلوث المناخي في إزدياد. اذا أردنا معالجة عواقب التراخ في العمل لمحاربة التغير المناخي فإن الحسابات بال١٠٠ بليون التي تم الوعد بها قبل كوبنهاجن هي اليوم صغيرة من حيث التأثير.

إننا هنا في الدوحة نواجه "هاوية مالية" وذلك لإنتهاء التمويل السريع في الوقت التي نحن في حاجة إلى زيادة ضخ هذه الأموال. إن إيكو قلقة أن عددا كبير من الدول المتقدمة غير راغية بالإلتزام بتعهدات من مصادر جديدة. إن هذا له عواقب شاقة خاصة للدول الضعيفة التي ستقلل من ثقتها بأن هذه الدول ستقوم بالفعل بالإلتزام بتعداتها التي تصل قيمتها ال١٠٠ بليون دولار للعام ٢٠٢٠. إن الدول المتقدمة و بتحجمها عن توفير المال المرصود تقوم اليوم بإنهاء الصفقة العالمية لعام ٢٠١٥.

لحسن الحظ فإن إيكو تمنح فرصة أسبوعين للدول للقيام بواجبهم للوصول الى التالي:

رفع المستوى – ترفض إيكو الإعتراف بنجاح الدوحة بدون أن تقدم ضمانات برفع تمويلات التغير المناخي وبالتأكيد عدم إنخفاضها أو إرسالها للهاوية في العام 2013. في الفترة ما بين 2013 و2015 على الدول المتقدمة وكحد أدنى رفع سقف الميزانيات التي قدمت من خلال برنامج التمويل السريع للضعف وتوجيه من 10 إلى 15 بليون دولار أمريكي للصندوق المناخي الأخضر.

تطوير المصادر – إيكو تحتاج لرؤية تتضمن زيادة ضخ التمويلات المناخية للوفاء بإلتزاماتها التي تقدر ب100 بليون دولار حتى العام 2020. إن تقديم مصادر واعدة وجديدة للتمويل سيكون مفصليا لتوفير تمويل مضمون وقابل للتوسع بالإضافة الى الحاجة لإلتزام صادق من الدول المتقدمة. تساند إيكو التوصية على برنامج العمل التمويلي طويل الأمد لإنشاء مجموعة من الخبراء عالية المستوى من أمناء منظمة الطيران المدني الدولية (ICAO) والمنظمة البحرية الدولية (IMO) والإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لتقييم الخيارات لزيادة التمويل من خلال آلية عادلة لتسعيير الكربون. ستقيم إيكو بأعلى الدرجات دول الإتحاد الأوروبي التي سترصد على الأقل ربع ضريبةالمعاملةالماليةالمقبلة للصندوق المناخي الأخضر.

تعزيز القياس والتقرير والتحقق (MRV) – إن التمويل ببدايات خاطئة قد علم إيكو الحيل المستخدمة لإحصاء المساعدات القائمة كمساعدات جديدة وإضافية. تتطلع إيكو الآن لتعلم الأشياء بالطريقة الصحيحة. على الأطراف الآن الموافقة على نماذج تقارير الMRV للتمويل المناخي للمساعدة في تقييم صحة كون الوعودالمالية "جديدة وإضافية" وضمان "التوزيع المنصف ما بين التأقلم والتخفيف".لقد حان الوقت لتقرير نزيه وقابل للإثبات وتوضيحي لما هو التمويل المناخي "الحقيقي" و "الشرعي".

المنهجيات السياسية عالية المستوى – أخيرا تعتزم إيكو على أن تكون مصدر إزعاج دائم وقاسي من خلال التأكيد على وجود مساحة سياسية للمفاوضات على التمويل في حال وموعد وصول فريق العمل المخصص للعمل التعاوني طويل الأمد (AWG-LCA) إلى التوقف بعد إنتهاء مؤتمر الدوحة. يجب أن لا يتم إقصاءالتمويل الى الدرجة "التقنية" بغض النظر عن أي سياق ستأخذه المفاوضات.لا يوجد هناك أي تبرير تقني لأولئك الذين يعانون الكوارث البيئية. أن حياة الأفراد ومعيشتهم على المحك ونحن نتوقع أن يتم التعامل مع هذا الموضوع بالدرجة السياسية العاليةالتي تستحقها.